الأمم المتحدة

A/66/80–E/2011/111

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٧١ (ب) من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث مما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١
جنيف ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام

موجز

خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت السلطة الفلسطينية تنفيذ برنامجها الذي مدته سنتين لتعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقبلية. وعززت الأمم المتحدة الدعم المقدم إلى تلك الجهود واستجابت للاحتياجات الإنسانية. وفي المجالات الرئيسية لمشاركة الأمم المتحدة، تعد المهام التي تضطلع بها السلطة الفلسطينية كافية لوجود حكومة لدولة فاعلة. بيد أن تلك الإنجازات لا تزال مقيدة جراء الاحتلال المستمر من جانب إسرائيل والانقسام السياسي مع غزة.

* A/66/50.

** E/2011/100.

250511 240511 11-33069 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وما زالت الحالة الاقتصادية والسياسية العامة في الأرض الفلسطينية المحتلة تمثل تحديا بالرغم من النمو الاقتصادي الذي سُجل في شتى أنحاء تلك الأرض، مدفوعا بالجهود الفلسطينية والإسرائيلية. وقد ظلت المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة متوقفة معظم فترة إعداد التقرير، بالرغم من استئنافها لفترة وجيزة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وما زالت أوجه عدم التيقن تكتنف أيضا النداءات الصادرة لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، التي أُرجئت في عام ٢٠١٠، نظرا للانشقاق السياسي المستمر بين الضفة الغربية وغزة، ولو أنه قد تم تحديد تموز/يوليه ٢٠١١ كموعد لإجراء الانتخابات البلدية. وما زالت البطالة وانعدام الأمن الغذائي يتسمان بارتفاعهما، ولا سيما في غزة، بالرغم من النمو الاقتصادي الحاصل هناك، والناجم جزئيا عن تخفيف الحصار، وعن الموافقة على عدد من مشاريع إعادة التشييد التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وما زالت العناصر الرئيسية لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) غير منفذة.

ويصف هذا التقرير الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية، والمانحين والمجتمع المدني، لتقديم الدعم للسكان الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية.

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ٦٥/١٣٤، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والستين، تقريرا، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تنفيذ القرار، يتضمن تقييما للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني بالفعل، وللاحتياجات التي لم تُلب بعد، ومقترحات محددة لتلبيتها على نحو فعال. وتمتد فترة الميزانية من أيار/مايو ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١١.

٢ – وترد المعلومات المتعلقة بالظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في العديد من التقارير التي أعدتها الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وخاصة: (أ) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل (سيصدر في وقت لاحق)؛ (ب) التقرير السنوي للمفوض العام للأمم المتحدة لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/65/13).

٣ – وترد الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والإنمائية للشعب الفلسطيني في العديد من الوثائق. وقد سعت عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١١ إلى الحصول على مبلغ ٥٧٥ مليون دولار من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية لأشد الفئات ضعفا، حيث تُعد قدرة السلطة الفلسطينية على الوصول إليهم محدودة، وخاصة في قطاع غزة، والمنطقة جيم، بما فيها مناطق التماس، والقدس الشرقية. وبيّنت خطة الاستجابة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ مساهمة الأمم المتحدة في الجهود الفلسطينية للتنمية الوطنية وبناء الدولة على النحو الوارد في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. وانعكست أهداف برنامج الأونروا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للوكالة، والتي قُدرت بمبلغ ٦٧٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، لا يشمل أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ. وحددت خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية وتبلغ قيمتها ٤,١٦١ بليون دولار. وقد حدد برنامج السلطة الفلسطينية الحكومي الثالث عشر المعنون ”فلسطين: إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة“، الاستراتيجية الحكومية لبناء الدولة ومدتها سنتان، التي استكملت في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠ بواسطة الوثيقة المعنونة ”موعد مع الحرية: السنة الثانية من البرنامج الحكومي الثالث عشر“، والتي حددت الخطوات المتبقية لبناء دولة تتمتع بمقومات الحياة بحلول آب/أغسطس ٢٠١١.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، الجهود المبذولة لدعم عملية السلام، وكفالة التنسيق الفعال بين السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، وحكومة إسرائيل. وواصل المكتب أيضا توثيق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة وإعداد سياسات وبرامج لتحسينها.

٥ - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن عمل الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ومؤسساته، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٦٥/١٣٤. كما يشمل موجزا لأهم التطورات السياسية والتحديات المتصلة بالفترة المشمولة بالتقرير، بينما يعمل المجتمع الدولي على التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، فضلا عن دعم جهود بناء الدولة التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، والمفاوضات بين الطرفين.

ثانيا - نظرة شاملة للوضع الراهن

ألف - السياق السياسي

٦ - مهدت المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية غير المباشرة، التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية فيها بدور الوسيط منذ أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠١٠، السبيل إلى استئناف المفاوضات المباشرة في ٢ أيلول/سبتمبر. بيد أن المفاوضات توقفت في ٢٦ أيلول/سبتمبر، عندما انتهى الوقف الجزئي الذي مدته ١٠ شهور لتشييد المستوطنات في الضفة الغربية. وقد وافق كل من رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، خلال اجتماعاتهما في أيلول/سبتمبر، على السعي من أجل حل يقوم على مبدأ دولتين لشعبين، وعلى إمكانية استكمال المفاوضات في غضون سنة واحدة، وأن يكون هدفهما هو تسوية قضايا الأمن الحدودي، واللاجئين، والقدس وجميع القضايا الأساسية الأخرى.

٧ - وواصلت المجموعة الرباعية بذل جهودها لمساعدة الطرفين على التوصل إلى سبيل للعودة إلى المفاوضات المباشرة. وعلى نحو ما أقرته مبادئ المجموعة الرباعية في ميونيخ في ٥ شباط/فبراير، اجتمع مبعوث المجموعة الرباعية مع المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين كلا على حدة، وأولوا أهمية كبيرة لآراء الطرفين بشأن سبل إجراء المفاوضات المستأنفة بشأن جميع القضايا الأساسية، بما في ذلك قضايا الحدود والأمن. وأكدت المجموعة الرباعية من جديد ضرورة أن تؤدي المفاوضات إلى نتيجة من شأنها إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وتسوية جميع القضايا المتعلقة بالوضع النهائي بغية إنهاء النزاع وتحقيق الحل القائم على الدولتين. وأكدت المجموعة الرباعية من جديد تأييدها لاختتام تلك المفاوضات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وواصل الأمين العام تقديم الدعم إلى الجهود المبذولة من أجل مساعدة الطرفين على تسوية النزاع وعلى تحقيق الحل القائم على الدولتين.

٨ - وفي الضفة الغربية، حققت السلطة الفلسطينية مكاسب كبيرة في سعيها من أجل وضع برنامج بناء الدولة في الأرض الخاضعة لسيطرتها. وفي ٣٠ آب/أغسطس، أصدرت السلطة وثيقة برنامج معنونة ''موعد مع الحرية: السنة الثانية للبرنامج الحكومي الثالث عشر''، وهي تحدد مزيدا من الأهداف والوسائل لتعزيز مؤسسات الدولة من أجل الدولة المستقبلية بحلول آب/أغسطس ٢٠١١. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أحاطت علما المجموعة الرباعية ولجنة الاتصال المخصصة، بالتقييم الذي أجراه البنك الدولي في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ومفاده أن أداء السلطة الفلسطينية في بناء المؤسسات وإنجاز الخدمات العامة جعل السلطة في موقف جيد لإقامة الدولة.

٩ - وأثناء اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في ١٣ نيسان/أبريل، أوضحت الأمم المتحدة بجلاء تقييمها الذي مفاده أنه في المجالات الستة، وهي الصحة، والتعليم، والحوكمة، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، وسبل العيش والبنية الأساسية، والتي يغلب أن تشارك فيها مع السلطة الفلسطينية، كانت مهام السلطة كافية لوجود حكومة لها مقومات البقاء. وأفاد أيضا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بحدوث تقدم قوي في بناء المؤسسات أثناء اجتماع لجنة الاتصال المخصصة، التي خلص رئيسها إلى أن السلطة الفلسطينية تجاوزت العتبة المشار إليها آنفا بشأن الدولة الفاعلة في القطاعات الرئيسية التي تم بحثها. بيد أن تلك الإنجازات التي تدعو إلى الارتياح ما زالت تخضع للقيود جراء الاحتلال الإسرائيلي المستمر، والانقسام السياسي بين الضفة الغربية وغزة، وعلى هذا فإنها لم تنطبق بعد على القدس الشرقية وعلى جزء كبير من المنطقة جيم وغزة.

١٠ - واستمر الانقسام الفلسطيني الداخلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما حد من قدرة السلطة الفلسطينية على توسيع نطاق عملها في بناء الدولة ليشمل غزة. وذلك يؤكد الحاجة إلى إحراز تقدم صوب الوحدة الفلسطينية في إطار السلطة الفلسطينية، والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية. وفي آذار/مارس، واستجابة لاحتجاجات شعبية في غزة ورام الله، أعلنت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحماس في غزة عزمهما على السعي من أجل المصالحة. وقال الرئيس عباس أنه يعتزم زيارة قطاع غزة لمناقشة الوحدة مع مسؤولي حماس. وشارك الطرفان في مشاورات مع السلطات المصرية وحكومات إقليمية أخرى سعيا من أجل الوحدة. وفي نيسان/أبريل، وقّعت فتح وحماس تفاهما مبدئيا بالأحرف الأولى للاتفاق على المصالحة. وكانت السلطة الفلسطينية قد دعت، في ٨ شباط/فبراير، إلى إجراء انتخابات محلية في ٩ تموز/يوليه. وفي ١٧ شباط/فبراير، أعلن الرئيس عباس ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية أيضا في أقرب وقت ممكن في الضفة الغربية وغزة.

١١ - وفي غزة، ظلت العناصر الرئيسية في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) غير ملباة. فقد ظلت حماس تسيطر بصورة فعلية على قطاع غزة. وواصلت إسرائيل إغلاق القطاع. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، وعلى إثر حادثة الأسطول في ٣١ أيار/مايو، أعلنت حكومة إسرائيل تدابير ترمي إلى ''تحرير النظام الذي يتم بمقتضاه دخول البضائع المدنية إلى غزة''. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، قررت حكومة إسرائيل زيادة تحرير الصادرات من غزة. وما زال تدفق مواد التشييد، لا سيما الحصى والرمل وقضبان الحديد، والإسمنت، التي تدخل إلى غزة عن طريق الأنفاق بين غزة ومصر أعلى بكثير من الكمية التي تدخل عن طريق المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل. وما زالت الشواغل المتعلقة بتهريب الأسلحة إلى غزة قائمة.

١٢ - وما زالت الحالة الإنسانية في قطاع غزة تمثل أولوية بالنسبة للأمم المتحدة. ويواصل الأمين العام حث حكومة إسرائيل على زيادة تخفيف الحصار واتخاذ تدابير أخرى لتعزيز الانتعاش الاقتصادي الكامل والتشييد في غزة. ووافقت حكومة إسرائيل على مشاريع تنفذها الأمم المتحدة وتبلغ قيمتها أكثر من ١٥٠ مليون دولار، وتشمل مواد ''مزدوجة الاستخدام'' خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم قدر من التشييد للهياكل الأساسية المدنية المدمرة وما أحدثته عملية ''الرصاص المصبوب'' العسكرية الإسرائيلية من تلف.

١٣ - وبشكل عام، جرت المحافظة على الهدوء الهش وغير المستقر بين غزة وإسرائيل، بيد أن الإطلاق العشوائي للصواريخ، ومدافع الهاون، وذخائر أخرى على إسرائيل من جانب حماس، وجماعات مسلحة أخرى، زاد بشكل كبير في عام ٢٠١١ ضمن جولة أخرى من التصعيد الذي يدعو إلى القلق. وقد زاد أيضا تواتر العمليات الإسرائيلية في غزة زيادة كبيرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر عن وفيات وإصابات بين المدنيين. وساندت الأمم المتحدة الجهود المبذولة لخفض التوترات، بيد أن الأسباب الأساسية لعدم الاستقرار بقيت دون علاج.

١٤ - وبالرغم من اضطلاع قوات الأمن الفلسطينية بمهامها بشكل مستمر وتحسن المناخ الأمني عموما، والذي تميز بأقل تواجد للقوات الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٥، استمرت أعمال العنف من جانب المستوطنين ضد السكان الفلسطينيين، والعنف ضد السكان المستوطنين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشهد الربع الأول من عام ٢٠١١ زيادة في حوادث العنف وتصاعدا في التوترات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وفي القدس الشرقية، كان ذلك مرجعه جزئيا النشاط الاستيطاني، وهدم المنازل وإخلائها، وطرد السكان الفلسطينيين من القدس الشرقية، وإجراءات استفزازية أخرى. وقد فُرض أيضا قيد فعلي على الاستيطان في القدس الشرقية خلال جزء من الفترة المشمولة بالتقرير، وبذلت السلطات الإسرائيلية جهودا لتيسير الوصول إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف لأداء الصلوات فيه خلال شهر رمضان. وفي ٢٣ آذار/مارس، انفجرت قنبلة في محطات للحافلات في وسط القدس، مما أسفر عن قتل وجرح حوالي ٣٠ مدنيا.

باء – السياق الإنساني والاجتماعي والاقتصادي

التطورات الاقتصادية والمالية

١٥ – قُدر النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٠، وهو يتألف من نمو بنسبة ٧,٦ في المائة في الضفة الغربية و ١٥,١ في المائة في قطاع غزة. وفي حين أن التخفيف التدريجي للقيود المفروضة على التنقل قد ساهم في النمو الاقتصادي في الضفة الغربية، فإن الدوافع الرئيسية للنمو كانت الإنفاق العام من جانب السلطة الفلسطينية والدعم المقدم من الجهات المانحة[(١)]، وكذلك زيادة الثقة بالقطاع الخاص والإصلاحات التي أجرتها السلطة. ويُعزى النمو في قطاع غزة جزئيا إلى تخفيف إسرائيل قيود الإغلاق. وانخفض التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية من ٤ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٠. وانخفضت معدلات البطالة بشكل طفيف في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩، حيث انخفضت من ١٧,٨ في المائة إلى ١٧,٢ في المائة في الضفة الغربية، ومن ٣٨,٦ إلى ٣٧,٨ في المائة في قطاع غزة. وما زالت الشواغل المتصلة بالآفاق الطويلة الأجل للاقتصاد الفلسطيني تشمل الحاجة إلى إنعاش القطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على المعونة الأجنبية والنفقات العامة، وتنويع الاقتصاد، والوصول إلى الموارد الطبيعية وإزالة القيود المفروضة على الوصول.

١٦ – وواصلت حكومة الرئيس عباس ورئيس الوزراء سلام فياض تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية الرئيسية. وأشارت تقديرات السلطة الفلسطينية إلى أن العجز السنوي سينخفض إلى ١ بليون دولار في عام ٢٠١١، مما يعكس انخفاضا بنسبة ١٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠ وانخفاضاً مطّرداً على مدى السنوات الثلاث الماضية. وتم تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين تحصيل فواتير المرافق العامة والإيرادات الأخرى. وبلغت القيمة المضافة في قطاع الخدمات نسبة ١٧,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في عام ٢٠١٠، وتلي ذلك قطاعات التعدين والصناعة التحويلية والكهرباء والمياه (١٤,١ في المائة) وتجارة الجملة والتجزئة (١١,٩ في المائة). وفي ٤ شباط/فبراير، اتفق رئيس الوزراء نتانياهو مع ممثل المجموعة الرباعية توني بلير على مجموعة من التدابير للمساعدة على تحسين سبل عيش الفلسطينيين ودعم النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتضمنت المجموعة إدخال تحسينات على قطاعات الطاقة والمياه والصادرات في قطاع غزة، وتقديم مزيد من الدعم في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وللمدارس والعيادات في المنطقة جيم الواقعة في الضفة الغربية.

---

(١) انظر، البنك الدولي، "The underpinnings of the future Palestinian state: sustainable growth and institutions"، تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة، (٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).

١٧ - وكان للقرار المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي في قطاع غزة (انظر الفقرة ١١ أعلاه). وبلغت القيمة المضافة في قطاع الخدمات ٣٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في غزة في عام ٢٠١٠، يلي ذلك قطاعا الإدارة العامة والدفاع (٢٢,٤ في المائة) وقطاع البناء (٩,٥ في المائة). وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان العدد التقديري للأنفاق المستخدمة قد انخفض إلى ٣٠٠ نفق تقريبا[٢].

التطورات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من ١ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ (انظر A/65/77-E/2010/56)، قُتل ١١٢ فلسطينيا (٩٩ في قطاع غزة و ١٣ في الضفة الغربية) وجُرح ٢٧٠ ١ (٣٨٦ في قطاع غزة و ٨٨٤ في الضفة الغربية) على يد قوات الأمن الإسرائيلية، في حين سقط ٦٣ قتيلاً و ١٠٠ ١ جريح خلال الفترة السابقة. وفي الضفة الغربية، أسفر تزايد عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين عن سقوط ثلاثة قتلى، وإصابة ١٣٠ بجروح وإلحاق أضرار بالممتلكات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ١١ إسرائيلياً من بينهم عائلة مكونة من خمسة أفراد في ١١ آذار/مارس في مستوطنة إيتامار، وجُرح ٩١، في حين شهدت الفترة المشمولة بالتقرير السابق سقوط ٥ قتلى و ١٩١ جريحاً في صفوف الإسرائيليين. ولقي ستة أشخاص مصرعهم وأصيب ٦٦ بجروح نتيجة للنزاع الداخلي بين الفلسطينيين، في حين شهدت الفترة المشمولة بالتقرير السابق سقوط ٤٧ قتيلا و ٦٢ جريحا. وأطلق مقاتلون ٨٢٨ صاروخا وقذيفة هاون باتجاه إسرائيل في الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة مع ٩١ في الفترة السابقة. واستمر ارتكاب الانتهاكات ضد الأطفال، على النحو المبين في تقرير الأمين العام بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة (S/2011/250، الفقرات ١٢٠-١٢٩).

١٩ - وانخفض مستوى انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة من ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٠، بنسبة ٥٢ في المائة في قطاع غزة و ٢٢ في المائة في الضفة الغربية. وتفاقمت مستويات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية بسبب عمليات هدم المنازل والأصول المستخدمة لكسب العيش، حيث ازدادت هذه المستويات أربعة أضعاف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشهدت المنطقة جيم على وجه التحديد زيادة كبيرة في هدم خزانات جمع المياه وغيرها من الأصول المستخدمة لكسب العيش، حيث حصلت فيها أكثر من ١٥ عملية هدم منذ بداية عام ٢٠١١. وفي قطاع غزة، ازداد مدى تأثر الأسر المعيشية بانعدام الأمن الغذائي أيضاً بسبب انعدام فرص الحصول على الأراضي الزراعية في المنطقة العازلة، ومحدودية الوصول إلى مناطق صيد الأسماك.

(٢) انظر الأمم المتحدة، "*Easing the blockade: assessing the humanitarian impact on the population of the Gaza Strip*", Special Focus (آذار/مارس ٢٠١١)، و A/65/77-E/2010/56، الفقرة ١٨.

الحركة ووصول المساعدات الإنسانية وحيز العمليات

٢٠ - واصلت السلطات الإسرائيلية اتخاذ تدابير لتسهيل تنقل الفلسطينيين بين معظم المراكز الحضرية الفلسطينية في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية. وعند صياغة هذا التقرير، كان هناك قرابة ٥٠٠ حاجز داخل الضفة الغربية، أي أقل من بداية الفترة المشمولة بالتقرير بـ ٥٠ حاجزاً. غير أن الأثر الإيجابي لتلك التدابير قابله جزئيا عدد نقاط التفتيش ''السريعة التنقل'' المحددة الغرض التي بلغ متوسط عددها ٩٢ في الأسبوع. وخلال عام ٢٠١٠، استمرت الأونروا تواجه قيوداً في الوصول إلى جماعات اللاجئين في الضفة الغربية، مما أعاق بشدة قدرتها على تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. ونتيجة لاستمرار القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية في القدس الشرقية والمنطقة جيم، ما زالت المنطقتان المحتلتان تشهدان حالة مزمنة من توقف التنمية، مع تدهور الأحوال المعيشية وزيادة الضعف.

٢١ - وفي قطاع غزة، لا تزال القيود الإضافية التي فرضها جيش الدفاع الإسرائيلي على الوصول إلى الأراضي والبحر في أعقاب عملية ''الرصاص المصبوب'' قائمة. وبقيت الأراضي على طول الحدود مع إسرائيل منطقة محظورة على سكان قطاع غزة، فقد منعت إسرائيل، بدعوى الشواغل الأمنية، جميع أشكال الوصول تقريباً إلى ما يتراوح بين ١ ٠٠٠ و ١ ٥٠٠ متر من الحدود. ولا يزال يتعذر الوصول إلى نسبة ٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية في قطاع غزة و ٨٥ في المائة من الحيز البحري، مما يتسبب بأضرار بالنسبة إلى ١٧٨ ٠٠٠ شخص.

٢٢ - وازداد عدد المسافرين من خلال معبر إيريز، وهو المعبر الوحيد للأفراد بين غزة والضفة الغربية عبر إسرائيل، بشكل طفيف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ١٠٦ أفراد يومياً في النصف الأول من عام ٢٠١٠ إلى ١١٤ فرداً يوميا في النصف الثاني من عام ٢٠١٠. وارتفع عدد التراخيص الممنوحة إلى رجال الأعمال في غزة بشكل كبير، من متوسط قدره ٨٧ شهرياً إلى ٥٠٣ شهرياً.

٢٣ - وواصلت المنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية في غزة مواجهة ضغوط من سلطات الأمر الواقع. وفي بعض الحالات، أُجبرت المنظمات الوطنية غير الحكومية على الإغلاق أو اضطرت للخضوع لسيطرة سلطات حماس مباشرة.

٢٤ - ولا يزال الوصول وحيز العمل مقيدين بالنسبة لموظفي وكالات المساعدة الإنسانية. وفي الفترة من أيار/مايو ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١١، تم الإبلاغ أيضاً عن ٥١٢ حالة تأخير أو منع وصول موظفي الأمم المتحدة عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، مما كبد الأمم المتحدة خسارة نحو ٣٤٤ يوم عمل. والعديد من المتضررين هم من المعلمين والأطباء والممرضات والمرشدين الاجتماعيين وموظفي المكاتب الميدانية، مما أثر سلبا على تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاضطلاع بعمليات الإغاثة. ووقعت غالبية الحوادث بينما كان موظفو الأمم المتحدة يعبرون الجدار عند محيط القدس. وواصلت إحدى الوحدات داخل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة العمل باسم منسق الشؤون الإنسانية لمعالجة هذه القضايا ودعم عمليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

الجدار

٢٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم بناء أي جزء جديد في الجدار الذي كان يجري تشييده بما يتعارض مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، كان قد اكتمل تشييد نسبة ٦٢ في المائة من الجدار الذي من المقرر أن يمتد على طول ٧٠٩ كيلومتراً. وواصل مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٧، الاضطلاع بأنشطته في مجال الدعوة وجمع الشكاوى. وتم جمع أكثر من ١٦ ٠٠٠ شكوى وأكثر من ١٥٠ ٠٠٠ وثيقة داعمة. وعند كتابة هذا التقرير، كانت أنشطة جمع الشكاوى قد انتهت في محافظتين طوباس وجنين وكان العمل قد وصل إلى مراحل متقدمة في محافظتي قلقيلية وطولكرم. ومن المجالات الأخرى التي لا تزال تثير القلق محدودية فرص وصول المزارعين إلى الأراضي الزراعية الواقعة خلف الجدار، وحالة المجتمعات في ''منطقة التماس'' التي تواجه قيودا على الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية.

ثالثا - استجابة الأمم المتحدة

٢٦ - واصلت منظومة الأمم المتحدة السعي إلى تنفيذ استراتيجية إنعاش وتنمية سياسية وإنسانية متكاملة. واستمرت في تعزيز التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي عبر المفاوضات من أجل حل قائم على الدولتين وتحقيق سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتنفيذ الطرفين التزامات خريطة الطريق. وواصلت الأمم المتحدة تخطيط برامج إنسانية واسعة النطاق وتنفيذها، لا سيما في قطاع غزة، وعززت دعمها لجهود بناء الدولة الفلسطينية.

ألف – التنمية البشرية والاجتماعية

٢٧ – قامت الأمم المتحدة بتنسيق وتقديم المساعدات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك توفير المساعدات الغذائية لأكثر من مليون شخص، والمساعدة في توفير المياه والصرف الصحي لأكثر من ١,٥ مليون شخص، والخدمات الصحية وخدمات التغذية إلى ما يقرب من ٢,٥ مليون شخص. وواصلت الأمم المتحدة أيضاً دعم جدول أعمال السلطة الفلسطينية لبناء الدولة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأرض الفلسطينية.

التعليم

٢٨ – وفرت الأونروا التعليم المجاني في المدارس لأكثر من ٠٠٠ ٢٦٠ تلميذ في ٣٢٥ مدرسة ابتدائية وإعدادية في قطاع غزة والضفة الغربية. ويعمل ثلثا المدارس بنظام الفترتين، بما في ذلك ٩٥ في المائة من مدارس الأونروا في قطاع غزة، حيث تبيّن أن حتى هذا التدبير غير كاف لاستيعاب عدد التلاميذ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت الأونروا ''صفوفاً متناوبة'' في جميع مدارسها من أجل استيعاب النمو في عدد التلاميذ. ومن أجل استيعاب عدد التلاميذ المتزايد، تولّت الأونروا الإشراف على مدرستين أقيمتا في حاويات شحن، وقد وُضعت حاويات شحن أيضاً في ست مدارس أخرى لتوفير فصول دراسية في حالات الطوارئ. وهناك اكتظاظ مزمن في الفصول الدراسية، التي تُستخدم بضعف أو ثلاثة أمثال سعتها بعض الأحيان، وفي كثير من الفصول الدراسية، يجلس ثلاثة أو أربعة تلاميذ على طاولات مصممة لاثنين.

٢٩ – وواصلت الأمم المتحدة توفير فرص واسعة النطاق للتعليم المهني وغير النظامي للفلسطينيين. وقدمت الأونروا إلى ٨٤٠ ١ شاباً من الضفة الغربية تدريباً مهنياً في ثلاث كليات في رام الله. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) توفير فرص التعلم للمجتمعات الضعيفة والمهمّشة من خلال مركز لدعم التعليم غير النظامي في نابلس. وركّز الدعم المقدم من اليونيسيف إلى وزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية، في إطار مبادرة المدرسة الصديقة للطفل، على برامج التعلم التعويضي لنحو ٠٠٠ ٢٠ من الأطفال الضعفاء في ١٠٠ من أضعف المدارس أداء، وذلك لمساعدتهم على تحسين لغتهم العربية وتحسين أدائهم في اختبارات الرياضيات. وسعياً إلى دعم جهود إعادة الإعمار، نفذت منظمة العمل الدولية والأونروا برنامجاً مشتركاً لتنمية المهارات يهدف في المقام الأول إلى بناء مآوٍ للاجئين في غزة. كما عملت منظمة العمل الدولية مع الأونروا على زيادة مهارات التلاميذ الأكبر سنا في قطاع البناء وتعزيز فرص توظيفهم.

٣٠ - وروّجت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لثقافة المهن الحرة والأعمال الحرة بين الشابات والشبان. وبرعاية وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية، بدأت المدارس المهنية والثانوية تستفيد من مجموعة أنشطة التدريب المعنونة ''تعرّف إلى عالم الأعمال''. وتم توسيع المشروع، نظرا لإسهامه الإيجابي، ليشمل كافة المؤسسات المهنية والتعليمية.

٣١ - وواصلت اليونسكو تقديم المساعدة التقنية للاستراتيجية الوطنية لإعداد المدرسين، ولا سيما من خلال تقديم الدعم إلى لجنة تطوير مهنة التعليم. ودعمت اليونيسيف تلقي ٢ ٥٠٠ معلم على الأقل تدريباً أثناء الخدمة في مجال أساليب التعلم التفاعلي واستخدام مجموعات الرياضيات والعلوم. واقترن الدعم المقدم من اليونيسيف لوضع الصيغة النهائية لإطار السياسات الوطنية للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة مع إتاحة فرص التعلم المبكر لما لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ طفل من خلال بناء قدرات ٤٥٠ من الآباء و ٣٢٠ من مقدمي الرعاية و ٣٠ من المشرفين على رياض الأطفال، وتوفير مستلزمات النماء في مرحلة الطفولة المبكرة إلى ٥٠ روضة أطفال. وواصلت اليونيسيف دعم نظام المعلومات المتعلقة بالإدارة المدرسية ليُسترشد بها في إطار المبادرات المنفذة في مجال السياسات والبرامج ولتعزيز تحديد الثغرات ونقاط الضعف لتؤخذ في الاعتبار في إطار المبادرات العاجلة.

٣٢ - وواصل برنامج التمكين الاقتصادي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ برنامج الفاخورة لتقديم المنح الدراسية للطلاب في غزة. وفي عام ٢٠١٠، تم اختيار ١٠٠ طالب من جامعات غزة للحصول على منح دراسية كاملة في مجالي الشباب والتعليم.

٣٣ - ويحصل جميع التلاميذ في مدارس الأونروا في غزة على وجبة صغيرة في إطار برنامج التغذية المدرسية. وأقامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شراكة مع وزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية لتحسين الصحة والتغذية في ١٦١ مدرسة، يستفيد منها ٦٧ ٠٠٠ تلميذ. وولّدت هذه الشراكة أيضا دخلاً كبيراً للمجموعات النسائية والمنظمات الأهلية، التي تم التعاقد معها لتوفير الطعام للمقاصف المدرسية.

٣٤ - ودعمت مجموعة التعليم بقيادة اليونيسيف جهود الدعوة التي اضطلع بها الفريق القطري للعمل الإنساني لتشمل ٢٦ مدرسة في المنطقة جيم كانت في أمس الحاجة لأن يُعاد تأهيلها ويقدم الدعم إلى التعليم في حالات الطوارئ. وجرى تقييم الاحتياجات المحددة لكل مدرسة وتم إطلاع المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الرئيسيين على ما تم جمعه من معلومات. وأطلقت اليونيسيف والأونروا ووزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية حملة للدعوة إلى العودة إلى المدرسة في المنطقة جيم. ولفتت هذه المبادرة، التي حظيت بتغطية واسعة النطاق من وسائل الإعلام الدولية والإقليمية والمحلية، انتباه الشركاء المعنيين وأصحاب المصلحة إلى حق جميع الأطفال في التعليم.

الصحة

٣٥ - واصلت الأونروا الاضطلاع بدور رئيسي في توفير الرعاية الصحية، من خلال إشرافها على ٤٢ مرفقاً صحياً في قطاع غزة والضفة الغربية و ١٩ نقطة صحية وخمس عيادات متنقلة في الضفة الغربية، ويعمل في هذه المرافق مجتمعة أكثر من ٠٠٠ ٢ شخص. واستمر عدد الاستشارات الصحية في الازدياد، مما زاد الطلب على الخدمات الصحية المحدودة التي تقدمها الأونروا. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان توفير الدعم التقني والمالي لأربعة مراكز صحية للمرأة في الخليل وفي مخيمي جباليا والبريج للاجئين في غزة. وفي مجال الصحة النفسية، عقدت الأونروا جلسات لإسداء المشورة، في حين عملت منظمة الصحة العالمية مع وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية على وضع خطة استراتيجية للصحة العقلية.

٣٦ - وواصلت الأمم المتحدة التركيز على وضع برامج خاصة بالرضع والأطفال. ودعمت اليونيسيف، في إطار من العمل المشترك مع وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية واللجنة الوطنية للرضاعة الطبيعية، تعزيز ممارسات تغذية الرضع والأطفال، من خلال حملة للترويج للرضاعة الطبيعية تستهدف قرابة ٥٠٠ ٧ من الأمهات في غزة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت منظمةُ الصحة العالمية وزارةَ الصحة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار. ودعما لاستراتيجية منظمة الصحة العالمية بشأن الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة، قدمت اليونيسيف الدعم لتدريب حوالي ١٠٠ من مقدمي الرعاية الصحية ووفرت استمارات لتسجيل الأطفال المرضى في العيادات الصحية.

٣٧ - ودعمت اليونيسيف وزارة الصحة في الحفاظ على التغطية الواسعة للتحصين في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال شراء لقاحات شلل الأطفال لحماية ٠٠٠ ٤٢ من الأطفال، وتقديم الدعم في مجال المشتريات والدعم اللوجستي لتوفير جميع اللقاحات الأخرى. كما قدمت اليونيسيف لوازم مخبرية تُستخدم في حالات الطوارئ لفحص المغذيات الدقيقة في المختبرات وطبعت كتيّبات عن صحة الأم والطفل لرصد النمو.

٣٨ - وعملت منظمة الصحة العالمية مع وزارة الصحة لجمع معلومات من أجل إنشاء قاعدة بيانات للمرافق الصحية على شبكة الإنترنت، بما في ذلك المواقع وأنواع الخدمات والموظفون المتخصصون والمعدات. وعملت منظمة الصحة العالمية أيضاً مع الوزارة على تنفيذ خطة استراتيجية وضعت بشكل مشترك للوقاية من الأمراض غير المعدية، وواصلت دعم الوزارة في تعزيز نظام مراقبة التغذية لرصد حالات الرضع والحوامل وأطفال المدارس.

٣٩ - وقامت الأمم المتحدة، في سياق البرامج المنفذة في إطار الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بالتعاون مع وزارة الصحة الفلسطينية واللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، بعقد دورات تدريبية استفاد منها ١٦٢ ٥ من المثقفين الأقران؛ و ٤٥٢ من العاملين في القطاع الصحي والعاملين في مجال إسداء المشورة للمجتمع المحلي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وإجراء الفحوصات للكشف عنه؛ و ٢٢ طبيباً في مجال العلاج المتخصص المضاد للفيروسات العكوسة؛ و ٩٩٥ من العاملين في القطاع الصحي في مجال سلامة الدم والتدابير الاحترازية العامة؛ و ٣٣٣ ٢ من زعماء المجتمع المحلي والزعماء السياسيين والزعماء الدينيين ورجال الشرطة والقوات المسلحة في مجال المعرفة الأساسية بفيروس نقص المناعة البشرية وتخفيف وصمة العار المرتبطة به. كما أنتجت ٢٧٨ برنامجاً تلفزيونياً وإذاعياً بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

٤٠ - ودعمت اليونيسيف، من خلال الصندوق العالمي أيضاً، الجهود الرامية إلى تحسين معرفة المراهقين بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك تدريب ٥١٥ من المدربين والمثقفين الأقران من خلال تنظيم حلقات دراسية للتوعية؛ وتوعية ١٦٢ من زعماء المجتمع المحلي والزعماء الدينيين وزعماء الشباب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتخفيف من وصمة العار المرتبطة به؛ وإنتاج كتيبين عن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والصحة الجنسية والإنجابية، وُزِّعتا على المدارس والأماكن التي يرتادها المراهقون بكثرة وعيادات الأونروا. ودعمت اليونيسيف إجراء دراسة استقصائية للوقوف على المعلومات والمواقف والممارسات المتصلة بالإيدز على الصعيد الوطني، ستوفر خط أساس وطني يُسترشد به في التخطيط للمبادرات الرامية إلى الوقاية من الفيروس المنفذة في عام ٢٠١١ وما بعده. ومن خلال الصندوق العالمي، دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وضع استراتيجية وطنية تعالج مسائل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه وتقديم الرعاية للمصابين به من متعاطي المخدرات ونزلاء السجون. وساعد المكتب أيضا على إنشاء مركزي استقبال فوري لمتعاطي المخدرات بالحقن في غزة والضفة الغربية.

٤١ - وبالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية والاضطلاع ببرامج المساعدة الإنسانية المباشرة، دعمت الأمم المتحدة تطوير البنى التحتية الصحية. وأجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية تقييماً مشتركاً لاحتياجات البنية التحتية الصحية العامة في قطاع غزة، يهدف إلى تحديد المستشفيات والعيادات ومراكز الرعاية الصحية الأولية الأشد حاجة إلى إعادة التأهيل. وفي الضفة الغربية، أنجز البرنامج الإنمائي توسيع أحد المستشفيات في طولكرم، بإضافة طابق يتضمن ٤١ سريرا، ويعمل البرنامج على استكمال توسيع مستشفى آخر في جنين حيث سيُبنى فيه طابقان جديدان يتسعان لـ ٩٥ سريراً. وتُبذل جهود لإعادة

التأهيل ثلاثة مراكز للصحة النفسية في المجتمع المحلي، ومن المقرر الانتهاء من إعادة تأهيل مركزين (في نابلس ورام الله) في عام ٢٠١١. واشترى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاث سيارات إسعاف جديدة لوزارة الصحة وإدارة الدفاع المدني الفلسطينيتين.

التوظيف

٤٢ - دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية إنشاء وحدة استشارية فنية في وزارة العمل تمت الاستفادة في إطارها من الخبرة الفنية للمنظمة في مجال وضع سياسات لسوق العمل وتنفيذها ورصدها.

٤٣ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ برنامج لوضع خطط لتهيئة فرص العمل في حالات الطوارئ في مجال إدارة النفايات الصلبة والزراعة وصيد الأسماك، يستفيد منها ٥٠ ٠٠٠ شخص. وعزز البرنامج الإنمائي أنشطته في إطار برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة ومشاريع أخرى للتمويل البالغ الصغر، مما درّ دخلاً على أكثر من ٦ ٠٠٠ أسرة. كما أن بناء مراكز الشباب والمرأة، ومدارس المكفوفين، والطرقات والهياكل الأساسية الأخرى، والفصول الدراسية الإضافية وشبكات المياه استمر في توليد فرص عمل للفلسطينيين من خلال برنامج موجه نحو الحد من الفقر يولّد فرص العمل عن طريق مشاريع البنى التحتية الصغيرة. وقد تم الانتهاء مما مجموعه ٢١ مشروعا في عام ٢٠١٠، ويجري تنفيذ سبعة مشاريع، وجرى اختيار ٦٧ مشروعاً للحصول على تمويل إضافي في عام ٢٠١١ وتمت الموافقة عليها.

الحماية الاجتماعية المحددة الهدف

٤٤ - أدمج مشروع الإصلاح التابع لشبكة الأمان الاجتماعي الممول من البنك الدولي مع برامج ممولة من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدم برنامج التحويلات النقدية المساعدة إلى أكثر من ٦٣ ٠٠٠ من الأسر المعيشية الفقيرة على أساس ربع سنوي. وأسفرت جهود الإصلاح التي يدعمها المشروع والتي تقودها وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية عن إنشاء قاعدة بيانات فعالة تهدف إلى الحد من الفقر وإلى الاستخدام المنتظم للنظام المصرفي لإجراء التحويلات النقدية ومراقبتها. ووزعت الأونروا ١٨٥ ٥٣٨ طرداً غذائياً وقرابة ٥,٤ ملايين دولار من المساعدات النقدية التكميلية على نحو ٨٢٠ ٣٢ أسرة معيشية من خلال برنامجها لحالات العسر الشديد. وقدمت الأونروا مساعدات مالية لتحسين دخل الأسر المحتاجة من أجل سد فجوة الفقر المدقع استفاد منها ٤٤١ ١٠ فرداً في الضفة الغربية و ٣٢١ ٦٨ فرداً في قطاع غزة. ووُزع ما مجموعه ٨٥٤ ٩٩٨ ٨ دولار من خلال هذا البرنامج.

الثقافة

٤٥ - وواصلت اليونسكو تقديم مساعدتها التقنية للسلطة الفلسطينية لكي تنضم في المستقبل إلى الصكوك الدولية الرئيسة وتنفذها. وواصلت اليونسكو قيادة برنامج متعدد الوكالات يتعلق بالثقافة من خلال صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إسبانيا. وبدعم من الجهات المانحة، اتُخذت تدابير طويلة الأجل لحماية ثمانية مواقع للتراث الثقافي، بينها موقع في غزة، وحفظها وتعزيزها. وتهدف هذه المبادرات إلى إنشاء نماذج لإدارة التراث الثقافي تتماشى مع المعايير الدولية وتعزز فرص السياحة الثقافية على الصعيدين المحلي والدولي. وعملت اليونسكو أيضاً مع السلطة الفلسطينية لحصر التراث الثقافي غير المادي على الصعيد الوطني.

الأمن الغذائي والزراعة

٤٦ - ساعدت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) أكثر من ١٠ ٠٠٠ أسرة معيشية في الضفة الغربية وغزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل استخدام وحماية أصولها ومواردها إلى أقصى حد وتوسيع نطاق فرصها في الحصول على أسباب المعيشة. وقُدم الدعم في مجال الإنتاج الغذائي المنزلي، والرعي، ومصائد الأسماك، والصناعات المنزلية، والبستنة المنزلية، وتجهيز الأغذية، وإصلاح الأرض. ودعمت الفاو أيضا تعميم المنظورات الجنسانية في مجال الزراعة وخصصت موارد كبيرة لتمكين الشباب.

٤٧ - ودعم مشروع برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء ٢ ٥٠٠ مشروع ريفي وزراعي مستدام في قطاعات مصائد الأسماك، والماشية، والدفيئة، وتحضير المنتجات الغذائية في غزة من خلال المنح وخطط التمويل البالغ الصغر. وكان كل مشروع يضم ما بين موظف واحد إلى أربعة موظفين، ويدر ما يكفي من الدخل لمساندة عدد من الأسر المعيشية يتراوح بين أسرة واحدة وثلاث أسر. ودعم المبادرات البنك الإسلامي للتنمية وحكومتا إيطاليا واليابان، ما أدى إلى خلق ١٢ ٠٠٠ وظيفة أثناء إعداد هذا التقرير. وقادت النساء حوالي ٣٧ في المائة من المشاريع. ومن خلال مشروع تقديم الدعم في حالات الطوارئ، قام البرنامج الإنمائي بإعادة زراعة ٣ ٠٠٠ دونم بالخضروات، وتأهيل ١١٨ قارب صيد وصندوقا لعدة صيد الأسماك، وتوفير مواد أساسية لـ ١٢٦ مزرعة دواجن، وإصلاح ٣٩ بئرا للمياه الجوفية و ٦٠٠ دفيئة.

حقوق الإنسان للنساء والأطفال والشباب

٤٨ - واصلت الأمم المتحدة تعميم حقوق الإنسان في جميع أعمالها وتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية في مجال حقوق الإنسان. وبدأ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة برنامج عمل مع السلطة الفلسطينية للقيام على نحو شامل بتحديث وتنقيح خطة العمل الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان، التي أعدت بصورة مشتركة في عام ٢٠٠٠ لكنها علّقت لاحقا بسبب الوضع السياسي.

٤٩ - وشاركت المفوضية، إلى جانب الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني، في تنقيح قانون العقوبات الفلسطيني، بهدف كفالة انسجام أي تشريع جديد مع المعايير الدولية. وعقدت المفوضية، في مواصلتها لبرنامجها لتدريب القضاة الفلسطينيين في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان، حلقة دراسية لمدة ثلاثة أيام في الضفة الغربية لصالح ١٢ قاضيا فلسطينيا. وفي عام ٢٠١١، أعلنت السلطة الفلسطينية أنها ستتوقف عن إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية، وهو قرار لاقى ترحيبا من وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، التي دعت لاعتماده.

٥٠ - وظلت الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والشباب محورا لتركيز الأمم المتحدة. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي تعمل تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، تقديم الدعم إلى مركز المحور، الذي استضاف ما متوسطه الشهري ٢٥ امرأة وأطفالهن ووفر الحماية لهن من العنف وجرائم الشرف.

٥١ - ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان تدريب ٣٥٠ امرأة من البلديات والمراكز الصحية ومراكز التأهيل والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، في مجال تقديم الدعم النفسي - الاجتماعي والصحة العقلية، والعنف الجنساني وحقوق الإنسان. وواصل الصندوق دعم أربع شبكات مجتمعية، استفاد من خلالها ما يزيد على ٠٠٠ ٣٥ من النساء الضعيفات من ١٠٠ ٢ دورة للتواصل والتوعية، وأشرك الرجال في دورات لبناء القدرات وتقديم المشورة. وتم تعزيز وحدات حماية الأسرة المنشأة داخل قوات الشرطة في الضفة الغربية من خلال تدريب ٢٥٠ ضابط شرطة و ٥٠ عضوا في النيابة العامة من مكتب المدعي العام. وشارك أيضا أكثر من ٢٠٠ إمام وواعظة في دورات تدريبية للتوعية بحقوق الأطفال وحمايتهم، ما يمكّنهم من الدفاع عن قضايا حقوق الطفل خلال خطب الجمعة والدورات الدينية في المساجد.

٥٢ - وقدمت اليونيسيف الدعم النفسي - الاجتماعي المباشر من خلال الشركاء غير الحكوميين شمل نحو ٠٠٠ ٢٠ طفل و ٠٠٠ ١٠ مقدم للرعاية. ونظمت فرق الدعم النفسي، التي يبلغ عددها ١١ في الضفة الغربية و ٥ في غزة، جلسات لتقديم المشورة الجماعية، والمشورة الفردية، والمساعدات الطارئة، والتعليم غير النظامي، والمشورة بين الأقران. وفي القدس الشرقية والمنطقة جيم، قدمت أفرقة الطوارئ الدعم للمجتمعات المحلية على جانبي الحاجز. وواصلت اليونيسيف دعم ٢٠ مركز عائلي في غزة، يستفيد منها أكثر من ٠٠٠ ٨٠ طفل من خلال مجموعة من خدمات الحماية.

٥٣ - وواصلت اليونيسيف قيادة فريق عامل مشترك بين الوكالات يتعلق بآلية الرصد والاستجابة بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وفي شراكة مع ائتلاف من المنظمات الإسرائيلية والفلسطينية والدولية، دعمت اليونيسيف وضع قاعدة بيانات للرصد والإبلاغ من أجل تحليل الاتجاهات وتوجيه الاستراتيجيات المتخذة في مجالات الدعوة والاستجابة والمنع. وتضمنت قاعدة البيانات انتهاكات تتعلق بالسياق الاجتماعي - السياسي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤ - ودعمت اليونيسيف، والبرنامج الإنمائي، وصندوق السكان وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية في وضع الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للشباب (٢٠١١-٢٠١٣). وستشكل هذه الاستراتيجية أساس خطة عمل وطنية للشباب في عام ٢٠١١. ودعمت اليونيسيف وضع نظام للتخطيط والرصد في الوزارة يتضمن قاعدة بيانات لمراكز وخدمات الشباب القائمة. وواصلت اليونيسيف دعم ١٠٠ منظمة مجتمعية تقدم أنشطة جيدة مناسبة للمراهقين إلى حوالي ٠٠٠ ٦٥ فتى وفتاة من خلال أنشطة ما بعد المدرسة بما فيها الرياضة والدراما والتربية على المهارات الحياتية. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٠، بدأ الصندوق مشروعا لزيادة مشاركة الشباب الفلسطيني في الإنعاش المبكر، وتحسين آفاقهم في إيجاد فرص عمل والحد من تهميشهم الاجتماعي والاقتصادي. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، شمل المشروع ٥١٨ شابا، (يشكل الإناث ٤٩ في المائة منهم). ووُضعت الخطط لمرحلة ثانية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

٥٥ - وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم للإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل من أجل تعزيز إدارة السجون المدنية التي تديرها السلطة الفلسطينية وتقوم بتشغيلها والإشراف عليها. ووضع المكتب والمراكز دورات تدريبية عامة ومتخصصة لموظفي السجون، وعززوا نظم إدارة المعلومات، ووضعوا برامج تجريبية للتدريب المهني للسجناء، وحسَّنوا الصحة في السجون. وركزت المساعدة على الامتثال لقواعد الأمم المتحدة الدنيا

النموذجية لمعاملة السجناء. وصممت المساعدة التقنية المقدمة في هذه المجالات كخطوة أولى نحو تحقيق الإصلاح والتنمية المستدامين لدائرة السجون المدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبغية إرساء أساس متين للإصلاح في الأجل الطويل في قطاع العدالة الجنائية الفلسطيني ككل.

٥٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١٠، دعمت منظمة العمل الدولية إنشاء مركز للمساعدة القانونية لمساعدة العمال الفلسطينيين في إسرائيل بخصوص حقوقهم وتعويضاتهم.

٥٧ - وفي إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المدعوم من الصندوق المشترك بين إسبانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ساعدت منظمة العمل الدولية في إنشاء لجنة وطنية لتمكين المرأة تركز أساسا على تهيئة بيئة إيجابية من خلال إصلاح القوانين التمييزية والتخطيط للعمالة المراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل زيادة تأثير دعاة المساواة بين الجنسين والعمال ومنظمات أرباب العمل في عمليات صنع القرار والتخطيط. وتساعد اللجنةُ أيضا وزارةَ العمل الفلسطينية والشركاءَ الاجتماعيين في تنفيذ تدابير محددة لتعزيز عمالة المرأة وحمايتها في مكان العمل.

البيئة

٥٨ - واصل البنك الدولي الإسهام في وضع بنية مؤسسية مستدامة لقطاع المياه والصرف الصحي في غزة، بطرق منها تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية لهيئة إدارة المياه الفلسطينية. وأنهى البنك الدولي تأهيل محطة ضخ مياه المجارير في منطقة بيت لاهيا في شمال غزة وكان العمل جاريا على بناء منشأة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي. وعند الانتهاء من بناء هذا المرفق عام ٢٠١٣، سيستفيد منها أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص وتروي مساحة تصل إلى ١ ٥٠٠ هكتار من الأراضي المجاورة للمرفق.

٥٩ - واستمر البرنامج الإنمائي في دعم بناء قدرات الوزارات ومنظمات المجتمع المدني المعنية على التكيف مع التحديات التي يمثلها تغير المناخ في الأجلين القصير والطويل وعلى إدماج آليات التعامل مع تغير المناخ في الخطة الإنمائية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

٦٠ - وكان من المقرر أن يدخل طور التشييد المشروع الجاري الآن لإدارة النفايات الصلبة التابع للبنك الدولي في جنوب الضفة الغربية، والذي سيستفيد منه حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في محافظتيْ بيت لحم والخليل، في حزيران/يونيو ٢٠١١. وتمت الموافقة على خطط جديدة لمدافن القمامة الخاصة بالمشروع، الذي يقع في المنطقة جيم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير وكان من المنتظر الحصول على رخصة بناء.

باء – المساعدة الطارئة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة

٦١ – سعت عملية النداء الموحد للأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١١ للحصول على مبلغ ٥٧٥ مليون دولار من أجل ٢١٣ مشروعا، منها ١٤٧ من المنظمات المحلية والدولية غير الحكومية و ٦٦ من وكالات الأمم المتحدة. وتركز العملية على تقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية لأضعف السكان في غزة، والمنطقة جيم والقدس الشرقية.

المعونة الغذائية الطارئة

٦٢ – قدم برنامج الغذاء العالمي الدعم لنحو ٠٠٠ ٨٠٠ فلسطيني من الضعفاء غير اللاجئين الذين لا يتمتعون بالأمن الغذائي، بمن فيهم نحو ٠٠٠ ٤٨٦ شخص في الضفة الغربية و ٠٠٠ ٣١٣ شخص في غزة. ووفرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المعونة الغذائية الطارئة لنحو ٠٠٠ ٦٥٠ لاجئ في غزة و ١٧٣ ١٨٦ شخصا في الضفة الغربية. وأدى برنامج المساعدة المشترك بين الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي لصالح ٠٠٠ ٣٦ من الرعاة البدو اللاجئين منهم وغير اللاجئين في الضفة الغربية، إلى انخفاض نسبة انعدام الأمن الغذائي في هذه المجموعة من ٧٩ في المائة إلى ٥٥ في المائة.

٦٣ – وساعد مشروع القسائم الحضرية في الضفة الغربية التابع للبرنامج ٠٠٠ ٦ أسرة معيشية ضعيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ما وفر حافزا ماليا للاقتصاد المحلي. واستهدف مشروع مماثل في غزة ٠٠٠ ١٥ مستفيد ومكّن من شراء منتجات بقيمة ٥٠٠ ٥٠٤ ٢ دولار منذ أن بدأ في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٠، ضخ برنامج القسائم في الضفة الغربية ٠٠٠ ٨٣٦ ٢ دولار في الاقتصاد المحلي.

إدرار الدخل في حالات الطوارئ

٦٤ – قدمت الأونروا فرص عمل مؤقتة لـ ٨٥٣ ١١١ من المستفيدين للتخفيف من أثر ارتفاع معدلات البطالة والفقر، ما وفر أكثر من ٥,٣ مليون يوم عمل. وقدمت الأونروا أيضا أكثر من مليون دولار من المساعدات النقدية إلى ١٨٠ ١١٢ شخص. وفي بداية السنة الدراسية، قدمت الأونروا ١٠٠ شيكل إسرائيلي جديد (لكل طالب من ٣٧١ ٢١٢ طالبا في المدارس الابتدائية والإعدادية بما مجموعه ٥,٨ ملايين دولار). وبالإضافة إلى ذلك، وفر البرنامج الإنمائي الأنشطة المدرة للدخل لأكثر من ٠٠٠ ٦ أسرة من خلال التمكين الاقتصادي ومشاريع التمويل البالغ الصغر.

تقديم الدعم في المجال الصحي في حالات الطوارئ

٦٥ - قادت منظمة الصحة العالمية عملية تحديد معايير القطاع الصحي في حالات الطوارئ وساعدت في توحيد خدمات العيادة المتنقلة وتجميع قاعدة بيانات لها. ووضعت أيضا نظاما لرصد خدمات تقديم المساعدة الطارئة للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية وساعدت على معالجة القيود المفروضة على الوصول إلى مستشفيات القدس الشرقية.

٦٦ - وتحت قيادة منظمة الصحة العالمية، وضعت الأمم المتحدة والشركاء خطة استجابة في القطاع الصحي والتغذوي تهدف إلى تحسين فرص حصول الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وغزة على الخدمات الصحية الأساسية. وشكلت الخطة أساسا لقسم الشؤون الصحية من خطة العمل الإنسانية المشتركة، وقدمت إطارا لوضع واختيار مشاريع شركاء لمجموعة الصحة والتغذية الفردية المتعلقة بالنداء الموحد لعام ٢٠١١.

٦٧ - وساعدت منظمة الصحة العالمية في ملء الثغرات في اللوازم الصيدلانية وواصلت تقديم المساعدة في إدارة كمية كبيرة من اللوازم الطبية التي منحت لغزة، واستلزم ذلك استئجار مخازن إضافية والمساعدة في فرز اللوازم الطبية وتسجيلها وتخزينها وتوفيرها، والتخلص من الأدوية منتهية الصلاحية أو غير الصالحة للاستعمال. وبتمويل من الحكومة الإيطالية، وفرت منظمة الصحة العالمية المعدات الطبية وقطع الغيار والمساعدة التقنية التي تشتد الحاجة إليها من أجل صيانة المعدات الموجودة وإصلاحها وتحسينها.

دعم المياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ

٦٨ - حافظت المجموعة المعنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التي تقودها اليونيسيف على التنسيق بين شركاء المجموعة، وأبرزت الثغرات ونقاط الضعف من خلال قاعدة بيانات منسقة، وحسّنت الدعوة بشأن القضايا البالغة الأهمية، وعززت قدرات شركاء المجموعة من خلال الدورات التدريبية وحلقات العمل.

٦٩ - واستفاد من دعم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المقدم من اليونيسيف في حالات الطوارئ نحو ٠٠٠ ٢٠٠ شخص (بمن فيهم ٠٠٠ ١٧٥ طفل). وقدمت اليونيسيف صهاريج مياه إلى ٣٥١ ١٢ شخصا في جنوب الخليل وإلى نحو ٠٠٠ ٩٠ طفل في ٩٠ مدرسة في غزة. ودعمت اليونيسيف إصلاح شبكات ومضخات المياه من أجل تحسين فرص حصول ٠٠٠ ٣٦ شخص على مياه الشرب المأمونة. وأصلحت اليونيسيف شبكات الصرف الصحي، والمضخات، فوفرت خدمات الصرف الصحي الكافية لنحو ٢٠٠ ٤ شخص. وتم تنظيف ما مجموعه ٣٤ خزانا وتطهيرها وزيادة توعية المجتمعات المحلية بشأن

الاستعمال الآمن للمياه والنظافة الصحية. وبالتعاون مع وزارة التربية في السلطة الفلسطينية، دعمت اليونيسيف بناء وإصلاح مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في ٥٩ مدرسة، ما وفّر فرص الوصول إلى مرافق المياه المأمونة والصرف الصحي والنظافة الصحية لنحو ٠٠٠ ٤٠ طفل وأكثر من ٧٠٠ مدرس (نحو ٥٠ في المائة منهم من الفتيات والنساء). واستفاد من أنشطة تشجيع النظافة الصحية ٧٥٠ ١٦ طالبا و ٥٢٥ مدرسا.

تقديم الدعم في مجال الزراعة في حالات الطوارئ

٧٠ - قامت منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية، بقيادة وتنسيق التصدي لتفشي الآفات بشكل كبير أصاب حقول البندورة وأضرّ بأكثر من ٠٠٠ ٢ أسرة معيشية في قطاع غزة. وقدمت المنظمة حزم مساعدة في مجالي استصلاح الأراضي وأسباب المعيشة لـ ٦٥٦ أسرة تعمل في الزراعة فقدت أسباب معيشتها خلال عملية ''الرصاص المصبوب''.

٧١ - ورصدت المنظمة أيضا سرعة تأثر صغار المزارعين والرعاة في الأرض الفلسطينية المحتلة بالصدمات المناخية والاقتصادية والسياسية. وبالتعاون مع مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وضع نظام الرصد وإطار الاستجابة بهدف التوصل إلى نهج إنساني أكثر تنسيقا إزاء التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها والدعوة إلى الأمن الاقتصادي للمجتمعات المعرضة للخطر.

جيم - دعم منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الفلسطينية

٧٢ - سعت الأمم المتحدة إلى إدماج دعمها لبناء المؤسسات الفلسطينية باعتباره مسألة ذات أولوية. ولذلك أعدت حزمة منسقة من برامج تنمية القدرات يلتمس تمويلها بمبلغ ٣٠,٧ مليون دولار.

٧٣ - وعززت الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتحصيل الإيرادات وتسريع إجراءات التخليص الجمركي. وواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دعم الجمارك الفلسطينية وتحديثها من خلال التدريب على النظم الآلية. وقدم الأونكتاد أيضا الخدمات السياساتية والاستشارية في تيسير التجارة وفي مجال السياسات العامة، بما في ذلك إجراء دراسة تفصيلية عن التجارة الخارجية الفلسطينية. وواصل الأونكتاد دعم القطاع الخاص الفلسطيني من خلال توفير الخدمات الاستشارية لمجلس الشاحنين الفلسطيني.

٧٤ - وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وزارة شؤون المرأة الفلسطينية في وضع استراتيجية جنسانية وطنية قطاعية مترابطة تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

٧٥ - ودعمت المنظمة وزارة الزراعة في وضع استراتيجية وطنية مترابطة لتنمية القطاع الزراعي وهي ''الرؤية المشتركة''. وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة السلطة الفلسطينية في إجراء تحليل جنساني لهذه الرؤية المشتركة من أجل تعميم المنظور الجنساني في خطة العمل للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وقدمت المنظمة المشورة الفنية للوزارة بشأن سلامة الأغذية، تضمنت توصيات بإنشاء مختبر بيطري مركزي وإقامة نظام وطني لتصنيف الحيوانات وتعقب المنتجات الحيوانية.

٧٦ - ووفرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعملها تحت مظلة مشروع مركز المحور (انظر الفقرة ٥٠ أعلاه)، الدعم التقني لوزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية من أجل إنشاء نظام وطني للحماية الاجتماعية لصالح النساء ضحايا العنف، واعتماد معايير دولية لحقوق الإنسان. وشمل الدعم الذي قدمته اليونيسيف للوزارة وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وخطة عمل وطنية استنادا إلى ''قانون الطفل'' المعدل وتجريب سياسة تهدف إلى القضاء على العنف في المدارس، في ٩٣ مدرسة في الضفة الغربية و ٢٠ مدرسة في غزة.

٧٧ - ودرب الصندوق وزارات السلطة الفلسطينية على وضع المؤشرات الاجتماعية وعلى استخدام البيانات في التخطيط القومي. واشتركت اليونيسيف والصندوق الإنمائي في دعم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال تنفيذ المسح الوطني للعائلات لعام ٢٠١٠ لجمع البيانات المتعلقة بصحة الطفل والمرأة، والشباب والمسنين. ودعم الصندوق تنفيذ الدراسة الاستقصائية الوطنية الأولى للهجرة.

٧٨ - وعمل البرنامج الإنمائي مع وزارة العدل الفلسطينية على تطوير قدراتها المؤسسية وتيسير تحسين تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. ويهدف البرنامج الإنمائي، بتركيزه على صياغة التشريعات، وإقامة العدل، والمساعدة القانونية، إلى تعزيز القدرة التقنية والتشغيلية للوزارة. وأنشأ البرنامج الإنمائي فريق عمل يضم مسؤولين في الحكومة الفلسطينية وممثلين عن المجتمع المدني وخبراء في القانون الجنائي من العالم العربي لتقديم المشورة بشأن وضع قانون للعقوبات. وقدم البرنامج الإنمائي أيضا برنامجا حاسوبيا جديدا لإدارة قضايا المحكمة.

٧٩ - ووفّرت منظمة العمل الدولية دعما فنيا في وضع استراتيجية لتفتيش العمل والحوار الاجتماعي، تتضمن تحديد المبادئ الرئيسية المتعلقة بتنفيذ هذه الاستراتيجية. واستكملت المبادرة ببرنامج شامل لبناء قدرات منظمات أرباب العمل والعمال.

٨٠ - وواصل البنك الدولي تقديم الدعم لتحسين التخطيط والإدارة الماليين على الصعيد الوطني وصعيد البلديات.

دال – تنمية القطاع الخاص

٨١ – موّلت الأونروا ٠٠٠ ١٢ قرض قيمتها ١٩,٧٣ مليون دولار للمشاريع البالغة الصغر والأسر المعيشية الفلسطينية. وفي حين نمت حافظة استثمارات الضفة الغربية بنسبة ٢٠ في المائة (٥٠٠ ٩ قرضا قيمتها ١٦,٠٦ مليون دولار)، فقد تقلص عدد الائتمانات في غزة إلى ٤٠٠ ٢ قرض قيمتها ٣,٦٧ ملايين دولار فقط بسبب إغلاق القطاع. وعلى الرغم من الحالة في غزة، تمكنت الأونروا من تغطية ١٢٦ في المائة من تكاليف تشغيلها البالغة ٣,٦٩ ملايين دولار من العمليات الائتمانية التي تديرها.

٨٢ – وشاركت الأمم المتحدة بنشاط في دعم التعاونيات والمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم. وساعدت منظمة العمل الدولية وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية في إعداد ورقة استراتيجية لتأسيس وكالة لتنمية هذه المشاريع. ودعمت منظمة العمل الدولية أيضا العملية الوطنية التعاونية للإصلاح، بما في ذلك القانون التعاوني الموحد الذي أُقر مؤخرا.

هاء – تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة

٨٣ – استمر تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة طويلة الأجل من خلال الفريق القطري للعمل الإنساني وفريق الأمم المتحدة القطري. وساعد العمل من خلال الآليات والهياكل المرتبطة بهما على كفالة تماسك البرمجة وزيادة التنسيق مع السلطة الفلسطينية، بما في ذلك مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وتحسنت أيضا العلاقات مع جميع الجهات الفاعلة والجهات المانحة، ما يساعد على كفالة التنسيق مع الجهات المقدمة للمعونة عموما، والمواقف المشتركة للدعوة، والحد من الازدواجية.

رابعا – استجابة الجهات المانحة للأزمة

دعم الميزانية والدعم المالي

٨٤ – في عام ٢٠١٠، قدمت الجهات المانحة نحو ١,٢ بلايين دولار في شكل دعم مباشر لميزانية السلطة الفلسطينية. وقدرت متطلبات التمويل الخارجي للميزانية لعام ٢٠١١ بمبلغ ١ بليون دولار، أي بانخفاض نسبته أكثر من ١٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠، ما يعكس تحسن قدرة السلطة الفلسطينية على جمع الإيرادات المحلية. وتم استلام ما مجموعه ٢٠٠ مليون دولار، والتعهد بدفع ٥٠٠ مليون دولار لعام ٢٠١١. ولا يزال الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة هاما جدا للتعويض عن العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية البالغ نحو ٣٠٠ مليون دولار.

التنسيق بين الجهات المانحة

٨٥ - استمرت الهيكلية المحلية لتنسيق المعونة تعمل بمثابة منتدى رئيسيا للمناقشة وتقديم مدخلات إلى الاستراتيجيات القطاعية الجديدة وخطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. واستمر أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنسيق الدعوة إلى تقديم المساعدة الإنسانية والمعلومات، بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٨٦ - وعُقد اجتماعان للجنة الاتصال المخصصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واجتمعت أيضا لجنة الاتصال المشتركة مرتين في هذه الفترة، وهي آلية تنسيق ثلاثية تضم حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وممثلين عن المجتمع الدولي.

خامسا - الاحتياجات غير الملبّاة

٨٧ - دعت عملية النداء الموحد لعام ٢٠١٠ إلى جمع ٥٥٩ مليون دولار من أجل ٢٣٦ مشروعا للمساعدة الإنسانية والإنعاش المبكر في مجالات الأمن الغذائي والزراعة والحماية والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، وخدمات التنسيق والدعم. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بلغت نسبة التمويل ٥٠ في المائة. وتطلب عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١٢ مبلغ ٥٧٦ مليون دولار للأنشطة الإنسانية البالغة الأهمية. وفي ١ آذار/مارس، لم تبلغ نسبة التبرعات المعلنة أو التي جرى تسلمها سوى ٧ في المائة فقط من الأموال المطلوبة. ويهدد انخفاض معدل الاستجابة، على خلفية انخفاض التمويل في عام ٢٠١٠، قدرة وكالات الأمم المتحدة وشركائها على تقديم المساعدة البالغة الأهمية للشعب الفلسطيني. وثمة حاجة ماسة أيضا للدعم الإضافي للميزانية الأساسية للأونروا، التي تواجه نقصا محتملا بمبلغ ٥٣ مليون دولار لعام ٢٠١١.

٨٨ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة مساعدة الفلسطينيين المعرضين للخطر في المنطقة جيم، حيث لا يزال الحصول على خدمات التعليم والمياه والصحة محدودا للغاية. واكتست أهمية بالغة في العام التالي التدابير الإضافية المتخذة لتيسير استخدام الفلسطينيين للأراضي والموارد وتوفير الخدمات الأساسية في المنطقة جيم.

سادسا - التحديات

٨٩ - في الضفة الغربية، على الرغم من تخفيف بعض العوائق لا يزال التنقل والوصول مقيدا، وكذلك عمليات التخطيط واستخراج التصاريح في المنطقة جيم، في حين تسارعت عملية توسيع المستوطنات وهدم المنازل والقضاء على أسباب المعيشة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٩٠ - ورغم وجود عدد من التطورات الإيجابية في قطاع غزة، لا تزال أهم ملامح الأزمة دون معالجة، بما في ذلك تكرر أعمال العنف التي يقوم بها العسكريون والإجراءات العسكرية الإسرائيلية، واستمرار إغلاق القطاع، وغياب الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار السلطة الفلسطينية والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية. وسيكون ثمة حاجة إلى استمرار التدفق المنتظم من الموافقات على أعمال الأمم المتحدة التي تنطوي على المواد ''ذات الاستخدام المزدوج''، ولا سيما في مجالات الإسكان والتعليم والصحة والطاقة والمياه والصرف الصحي. وشجعت الجهات المانحة التي أعلنت تقديم تبرعات في المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار غزة، المعقود في شرم الشيخ، مصر، في عام ٢٠٠٩، على العمل لتحديد أوجه الإنفاق.

٩١ - وواصلت السلطة الفلسطينية الحد من اعتمادها على المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة الخارجية، وقلصت إلى النصف من اعتمادها على مساعدات الجهات المانحة منذ المؤتمر الدولي للمانحين من أجل الدولة الفلسطينية، الذي عقد في باريس في عام ٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينخفض عجز السلطة الفلسطينية المتعلق بالإنفاق المتكرر، الذي تموله الجهات المانحة، إلى أقل من بليون دولار في موازنة عام ٢٠١١. وكان الدعم المتواصل والذي يمكن التنبؤ به لميزانية السلطة الفلسطينية لتمويل العجز، عاملا أساسيا لكفالة الاستقرار ودعم جهود الإصلاح.

سابعا - الاستنتاجات

٩٢ - تحسن السياق العملياتي للأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير. ورغم النمو الاقتصادي الذي سجل في كافة أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي دفعت به الجهود الفلسطينية والإسرائيلية، فإن الوضع العام الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي في الأرض الفلسطينية لا يزال صعبا. وشملت التحديات الرئيسية ارتفاع معدل البطالة وانعدام الأمن الغذائي، وازدياد الهجمات العنيفة والخسائر، واستمرار إغلاق القطاع والقيود المفروضة على حركة الناس والبضائع. وستواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية وقابلة للحياة ومجاورة، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل المتمتعة بالأمن.